

تاريخ استقبال المقال: 2018/03/30 تاريخ قبول نشر المقال: 2018/07/29 ، تاريخ نشر المقال: 2018/12/01

منهج علماء الحديث الشريف وأثره على العلوم الإنسانية والاجتماعية
*El Hadith Scholars' Method and its Impact on Human
and Social Sciences*

د. شتيح بن يوسف *

ملخص:

يملك علماء الحديث منهجا متميزا في نقد الرواية و بيان ما يقبل منها و ما يرد و ما يصح و ما لا يصح حيث أبداعوا في وضع قواعده و تقنين علومه بما أذهل الإنسانية و أخرج للناس منهجا يمكن إستثماره في حقول معرفية متعددة يظبط مسارها ويمهد طريقها و يعلي علميتها حتى تغدو محترمة مهابة في تقييم الدراساتين و نظر الباحث مصونة من عبث العابثين ، وهذا المنهج النقدي عند علماء الحديث هدفه الكبير الحفاظ على التراث النبوي باعتباره المصدر الثاني للتشريع في الإسلام و قد حاول الباغون التلاعب به قديما و لا تزال الخطط مرسومة للطعن فيه و النيل منه. لا غرو أن جهود المحدثين في التععيد و التأصيل تندرج ضمن مناهج البحث في العلوم الإسلامية بوجه خاص و لكنها في قواعدها العامة تنتمي و تتقاطع مع مناهج البحث في العلوم الإجتماعية و الإنسانية حيث تم استثمارها و الإستفادة منها بشكل لافت في نظر ثلة من الباحثين كعلم التاريخ و اللغة و الأدب و العلوم القانونية و غيرها .

الكلمات المفتاحية : المنهج، الحديث الشريف، العلوم الاجتماعية.

Abstract:

Modern scientists possess a distinct approach in the criticism of the novel and showing their acceptance, what is true and what is not true where they innovated in the creation of rules and in the codification of its sciences. This stunned humanity stunned and provided people with a method that can be invested in the fields of knowledge to multi-track sets and paves the way for it even to become the most prestigious and respected method in the evaluation of the scholars. This critical approach, for modern scientists, has as its great goal of preserving the heritage of the Prophet Mohammad as the second source of legislation in Islam. Some abusers tried to manipulate it and there are still plans to challenge it. It is not surprising that the efforts of the newcomers within the research methods in the Islamic sciences in particular are observable, but in general rules they intersect with the research methods in the social and human sciences, where it has been invested, and benefited from, noticeably in the eyes of a handful of researchers as history, language and literature, science and other legal sciences.

Keywords: Curriculum, Hadith, Social Sciences.

مقدمة:

لا شك أن حماية الرواية من التحريف و التزييف هي حماية لناقدها (الراوي) و حماية للمنقولة إليه (المتلقي) في فكره و سلوكه كإنسان . فما هي ملامح هذا المنهج عند المحدثين؟ ما مدى تأثيره في العلوم الإجتماعية و الإنسانية و هي الحقول المعرفية التي استفادت و استثمرت منهج علماء الحديث و إلى أي مدى يمكن أن نشارك مناهج البحث في العلوم الإسلامية عموما في بناء الإنسان و منهج علماء الحديث على وجه الخصوص؟. فإن ما أبدعوه من أبرز ما قدموه إلى الحضارة الإنسانية و هو ما انفرد به المسلمون دون غيرهم من الأمم الأخرى رغم محاولات التشكيك و التشويه.

نص المقال:

الأهداف:

و تهدف إلى ما يلي:

- 1- بيان أهمية دراسة مناهج البحث في العلوم الإسلامية و دورها في ضبط الفكر و التفكير.
- 2- البحث في إبراز العلاقة الوظيفية بين مناهج العلوم الإسلامية و مناهج البحث في العلوم الإنسانية الأخرى و الإجتماعية.
- 3- الكشف عن الجهود المضنية التي بذلها علماء الحديث في حماية السنة من الزوال.
- 4- التعريف بالمنهج العلمي عند علماء الحديث في التعامل مع السنة النبوية.
- 5- بيان أثر البحث في مناهج العلوم الإسلامية في بناء الإنسان و الإرتقاء به نفسيا و إجتماعيا.
- 6- الوقوف على الكيفية التي طبق بها المحدثون منهجهم العلمي في التعامل مع الروايات.

المباحث:

و تبحث في المحاور التالية:

- 1- أصول منهج علماء الحديث في القرآن الكريم.
- 2- طبيعة المنهج و وسائل تطبيقه في مرحلة التأصيل و التقعيد.
- 3- المرحلة التطبيقية للمنهج العلمي عند علماء الحديث.

تمهيد:

إن كلمة المنهج أو المناهج في اللساني العربي تعني الطريق الواضح ، كما تعني الطريق المسلك (الرازي، 1987: 681)، و هي في الإصطلاح تستعمل في الدراسات و البحوث العلمية بمعنى:

"الطريقة التي تضمن للباحث أن يصل إلى الحق الذي يبتغيه ، ولا يضل في السعي إليه بين السبل المتشعبة، ولا يلتبس الباطل عليه بالحق فيركن إليه ظانا أنه الحق الذي يبحث عنه و يسعى إليه" (سعيد رمضان البوطي، 2001: 60)، والمنهج في حقيقته قواعد و خطط ترتبط فيما بينها لتشكل نسقا كليا منطقيا يرشد الباحث إلى غايته ، وينال به ما يريد.

و طبيعة منهج البحث في العلوم الإسلامية على وجه الخصوص و في غيرها من العلوم الإنسانية قائم على ركيزتين ، موسوم بميزتين:

الأولى: ذاتية المنشأ:

و يقصد بها أن المنهج أيا كان لا يبدعه الباحثون و لا يولدونه من بنات أفكارهم و إنما يكتشفونه اكتشافا فهو "حقيقة ثابتة تركز إليها العقول ، وتتعامل معها الفطرة الإنسانية دونما حاجة إلى إخضاع العقول للركون إليها ، ودون أي حاجة إلى تربية النفوس على الاستئناس أو الأخذ بها ، وبهذا لا يكون للفكر الإنساني حياله إلا الرصد ثم الاكتشاف ثم الصياغة و التعقيد" (سعيد رمضان البوطي، 2001: 60). و لكن المنهج الذي اعتمده المحدثون في

قبول الروايات و ردها قد أبدعوه إبداعا و برعوا فيه براعة لا توصف تنبئ عن ذكاء خارق لشرف الغاية التي ندبوا أنفسهم لها و هي الذب عن حياض السنة النبوية.

الثانية: الإلزامية:

لأن منهج البحث في العلوم الإسلامية له طابع الإلزام و يدل على ذلك حديث جابر بن عبد الله و عبد الله بن عباس في قصة الرجل الذي استفتى أصحابه في التيمم بدل الغسل ، وقد أصيب بشجة في رأسه [بطلب رخصة] فقالوا: لا نجد لك رخصة و أنت تقدر على الماء ، فاغتسل فمات ، فلما بلغ ذلك النبي صلى الله عليه و سلم قال: قتلوه قتلهم الله ألا سألوا إذا لم يعلموا ، فإنها شفاء العي السؤال" (رواه أبو داود) إن غضب النبي صلى الله عليه و سلم بهذا الوصف كان سببه أنهم أفتوا بغير علم و هذا خروج عن المنهج السليم الذي تصان به حقائق الدين و أحكامه ، قد علق ابن تيمية أن "هؤلاء أخطأوا بغير إجتهد إذ لم يكونوا من أهل العلم". (تقي الدين أحمد ابن تيمية، 1390 هـ: 61) و من هذا نستنتج إلزامية منهج البحث كما أكدها الشارع قبل أت تتأكد في مدونات العلوم الإسلامية ، فلو كان الحديث معلولا أو مردودا فلا يصلح للإجتاج به بعد إخضاعه للقواعد التي وضعها علماء الحديث . " و مم يدل على إلزامية هذا المنهج إلزام الصحابة و السلف بطريق واحد في الإجتهد و الإستنباط ، والمتأمل في سيرهم العلمية و تصرفاتهم الإجتهدية يدرك خصائص المنهج المتكامل الذي التزمه في فهم النصوص و استنباط الأحكام و تطبيقها على واقعهم ، كما يدرك يقينا مدى احترامهم لهذا المنهج و دقة الإحتكام إليه حتى توارثته الاجيال إلى أن وصل إلى مرحلة الاكتمال و الإحتراق". (دوايدي قوميدي، 280-281)

1- أصول منهج علماء الحديث في القرآن الكريم:

1- أصول المنهج العلمي في القرآن:

لقد قررت نصوص القرآن أصولا علمية كانت المنارة التي أضاءت للصحابة و المحدثين من بعدهم الطريق لصيانة الرواية و أداء الحديث على الوجه الصحيح كما سمع من صاحب الرسالة عليه الصلاة و السلام ، وهذه الأصول على جانب كبير من الخطورة و الاهمية بالرغم من أن الكثير من الباحثين قد غفلوا عنها و عن دورها في تأصيل قواع التحديث ، ومنهج النقل الصحيح و تتخلص هذه الاصول العلمية فيما يلي:

أ- تحريم الكذب:

و الذي يعني فرض الامانة العلمية و تحريم الخيانة العلمية ، ولخطورة الكذب في الرواية جاءت النصوص ظاهرة في الزجر و تغليظ الحرمة حتى جعل الكذب من صفات غير المسلمين كما في قوله تعالى: (إنما يفتري الكذب الذين لا يؤمنون بآيات الله). (سورة النحل، آية 105)

ب- رفض خبر الفاسق:

لقوله تعالى: (يأيتها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنيا فتبينوا) (سورة الحجرات، آية 06) فقد أوجب الله التثبت و عزم قبول خبر الفاسق حتى تتبين صحته من طريق موثوق.

ج- إشتراط العدالة لقبول خبر الراوي:

و هو أصل مقرر في قواعد الشريعة بلا خلافو يستشهد له قوله تعالى: (و أشهدوا ذوي عدل منكم) (سورة الطلاق، آية 02) و قوله (ممن ترضون من الشهداء) (سورة البقرة، آية 282). و قد فسرها الطبري فقال "يعني من العدول المرتضى دينهم و صلاحهم" (محمد بن جرير الطبري، 1984) و إلى هذا التفسير مال الغمام البخاري حيث بوب في صحيحه: باب الشهداء العدول و قول الله تعالى (وأشهدوا ذوي عدل منكم) و (ممن ترضون من الشهداء). (محمد بن اسماعيل البخاري، 1985).

د - التثبيت في كل قضية:

لقوله تعالى: (ولا تقف ما ليس به علم) (سورة الاسراء، آية 36) فقد أوجبت هذه الآية التأكد من صحة العلم النقلى ، والحديث من هذا العلم الذي يطلق عليه علم الرواية فالمعنى أنه لا يقبل شيء منه الراوي فيما ينقله إلا بعد التثبيت من صحته و مطابقته للأصل الذي صدر عن صاحبه ، كما لا يحل من سمع حديثاً أن يرويه إلا بعد التثبيت منه و الإحتياط له.

هذه بعض معالم المنهج القرآني في التثبيت من الروايات و التحري فيها و البحث في ذلك يطول ، وقد إلتزم المحدثون بهذا المنهج في غربلة التراث النبوي.

2- إرتباط منهج علماء الحديث بالمنهج القرآني:

لقد استهلم المحدثون أسس منهجهم من القواعد العلمية العامة التي وردت في القرآن و التي أرسى المنهج الرشيد القائم على المحاكمة والإختيار ، ولقد حقق القرآن هذه المنهجية في أوسع مجالاتها فكان منه أولى المهمات التي نبه إليها هي:

أ/ تحرير العقل الإنساني من قيود الجمود و التبعية و التقليد ، بعد أن كان أسيراً للخرافات و الأوهام ردحا من الزمن ، ولاشك أن الأساطير تقوم على الخيال الكاذب ، والخرافة الباطلة لدى حاربيها القرآن في مثل قوله (إن يتبعون إلا الظن و ما تهوى الأنفس و قد جاءهم من ربهم الهدى) (سورة النجم، آية 23)

ب/ محاربة الوهم و النسيان و المطالبة بالدليل و البرهان و الشروع في إقامة منهج التثبت و الصدقة لأنه الأساس الذي تقوم عليه العقيدة الراسخة قال تعالى: (و لا تقف ما ليس لك به علم إن السمع و البصر و الفؤاد كأولئك كان عنه مسؤولاً) . (سورة الاسراء: آية 36)

ج/ التحذير من قبول الاخبار قبل التحقق من حقيقة المخبر بها و ذلك لما يترتب على قبول الأخبار دون ذلك من النتائج فقال تعالى (يا أيها الذين ءامنو إن جاءكم فاسق بنية فتيبنوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين). (سورة الحجرات، آية 06)

لقد رسمت هذه الآية السبيل الأمثل في البحث عن عدالة الراوي ، وأسست لعلم يعد المحور الأساس لمنهج المحدثين و هو "علم الجرح و التعديل" و هذا ما سنفصل فيه لاحقاً.

و نظراً لما تكتسبه السنة النبوية من أهمية في حياة المسلمين فقد تجلت هذه المنهجية فيها في أجلى صورها ، حيث إن الحاجة الماسة لتنقيتها أثناء الرواية و الجمع و النقد و التصنيف ، وقد استغرق ذلك مدة طويلة لا سيما و قد تعرضت السنة إلى الأوهام و الكذب و نسيان الرواة فكان منهج التمحيص من الضرورة بمكان ، ونستطيع القول أن منهج المحدثين كان منهجاً تاريخياً نقدياً لا يسلم بالنص دون محاكمة و نقد ، كما لا يكفي قبوله من روايه إلا بعد التيقن منه بالمعايير العلمية الصارمة التي لا تدع مجالاً للشك.

طبيعة المنهج ووسائل تطبيقه في مرحلة التأصيل و التعميد:

1- طبيعة المنهج و وسائل تطبيقه في زمن النبي صلى الله عليه و سلم

مما لا شك فيه أن أسس المنهج العلمي القائم على التحري و التدقيق بدأ أول ما بدأ في زمن النبي ص حين كان يأمر الناس بالتحري في نقل الاخبار و قبولها وذلك لما كان عليه حال المجتمع و تواجد الكفار و المنافقين الذين حاولوا الدس و الكذب على رسول الله و زوجاته و كان من أبرز الأكاذيب قصة الإفك الشهيرة ، وكان من إرشاده الصارم ما رواه الشيخان و غيرهما (من كذب عليا معتمدا فليتبوأ مقعده من النار) (محمد اسماعيل البخاري) ، و مما يجب التنبيه إليه ان غاية البحث في ذلك هو التدقيق الذي هو نوع من التوثيق المؤدي إلى الطمأنينة القلبية فقد روي البراء بن عازب أنه قال: ليس كلنا سمع حديث رسول الله صلى الله عليه و سلم فقد كانت لنا صبيغة و أشغال

، والناس لم يكونوا يكذبون يومئذ فيحدث الشاهد الغائب " (الخطيب البغدادي، د ت: 548) لقد كان للصحابة و سائل دقيقة في التحقيق من الحديث و هي:

- الحرص على حضور مجلسه صلى الله عليه و سلم مع الإنصات التام و كان ذلك له أكبر الأثر في حفظ الحديث و صيانتها من التلف و هذا من أقوى وسائل الإخبار لإنتفاء الزيادة أو النقصان أو الوهم و النسيان بخلاف السماع بطريق الوساطة الذي كلف المحدثين عناء التدقيق و التمحيص.
- السؤال عما لم يفهموا و المراجعة في الأمور التي تسبب مشكلة ، وذلك يقوي عندهم ملكة الإستنباط ثم التحليل و الإجتهد.
- كتابة الحديث و ذلك لحمايته من الضياع و تمكين الرجوع إليه عند الحاجة.
- الحفظ و المذاكرة و التطبيق حيث تنكشف بها جوانب كثيرة من الدقائق و الحقائق الذي يساعد في الإستنباط و التحليل و الفهم.

" و خلاصة القول أن أبرز هذه القواعد المنهجية كانت من أقوى المناهج التي تقوم على الملاحظة المباشرة و الرؤية الحسية للمصدر و أصل الخبر ، كما أنه منهج يقوم على التجربة من خلال الحفظ و المذاكرة و الإستفسار عما أشكل فهمه و هو منهج يقوم على الوصف و التحليل و ذلك من خلال الإهتمام بمصدر الحديث ". (موافي عثمان، 1984: 90)

2- سمات المنهج في عهد الصحابة:

و تلخص في القضايا التالية:

أ- التثبيت و التحري:

حيث كانوا يطالبون بالشاهد على الرواية كما حدث في قصة ميراث الجدة في عهد أبي بكر الصديق لما طالب المغيرة بن شعبة الذي أخبره بقضاء الرسول صلى الله عليه و سلم فيها بشاهد يعزز مقولته . حتى قال الإمام الذهبي " و هو أول من احتاط في قبول الأخبار " (محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي، د ت) و هو يعني أبا بكر الصديق الذي أسس لقاعدة مهمة من قواعد النقد و التوثيق و هي المقارنة بين الروايات . و من منهج التحري عندهم أنهم كانوا يستحلفون الراوي فقد كان علي بن أبي طالب يقول: كتب إذا سمعت من رسول الله صلى الله عليه و سلم حديثاً نفعني الله بما شاء أن ينفعني به . و كان إذا حدثني عنه غيره استحلفته فإذا حلف صدقته. (مسلم بن الحجاج النيسابوري، 1412 هـ) و كانوا يقومون بمعارضة الروايات للراوي الواحد لمزيد التثبيت من ضبط الراوي.

ب- الإحتياط في التحديث:

و قد تمثل ذلك في أمرين:

1- التقليل من الرواية:

لإدراك الصحابة عظم المسؤولية نحو حديث الرسول صلى الله عليه و سلم و هذا ما أثر عن كبار الصحابة كعمر و أبي بكر و أنس و ابن عباس متبعين في ذلك أشد حالات الإحتياط خوفاً من الخطأ و الوهم.

2- مراعاة المستوى الفكري لطلاب الحديث:

و رائد هذه الفكرة في هذا المنهج علي بن أبي طالب فقد نبه على إختيار الحديث المتناسب و المستوى العقلي لمتلقيه فقد روى البخاري أنه قال حدثوا الناس بما يعرفون ، أتحبون أن يكذب " الله و رسوله ". (ابن حجر العسقلاني فتح الباري، د ت).

ج- نقد معنى الحديث:

و قد وضع له الصحابة الضوابط التي يمكن على ضوءها الحكم على متن الحديث في حالة وجود ما يستدعي النظر فيه ، و سيأتي التفصيل في ذلك.

د- نقد الرواة من حيث الضبط:

لقد حرصوا على الإلتزام باللفظ النبوي أثناء الأداء ، إلا عند الضرورة من نسيان اللفظ في غير جوامع كلمه و لا مما تعبد بلفظه و كان عمر بن الخطاب من المتشددين في ذلك كما روى ذلك الخطيب البغدادي و غيره من الصحابة كعائشة و أبو سعيد الخدري ، و عبد الله بن عمر و غيرهم.

هـ- السؤال عن الإسناد:

رغم عدالة الصحابة بإجماع إلا أنهم كانوا يسألون عن الرواة النقلة للحديث من باب التحري لا سيما في أوقات الفتن . روى مسلم عن أحمد بن سيرين قوله " : لم يكونوا يسألون عن الإسناد فلما وقعت الفتنة قالوا : سمو لنا رجالكم ، فينظر إلى أهل السنة فيؤخذ حديثهم ، وينظر إلى أهل البدع فلا يؤخذ حديثهم." (مسلم بن الحجاج النيسابوري)

3- المنهج العلمي عند علماء الحديث بعد عصر الصحابة:

لا يخفى أنهم تأثروا بينا بمنهج الصحابة ولكنه قد استجد في هذه المرحلة ما لم يكن في عصر الصحابة بما استدعى من المحدثين تطوير المنهج و تحديثه بما يتلاءم و المستجدات و الطوارئ و يمكننا في هذا الإطار إبراز أهم الخصائص و السمات التي طبعت منهج المحدثين في هذه المرحلة و من ذلك:

أ- الإقلال من الرواية:

و هذا ما أشار إليه الشعبي فقال " : كره الصالحون الأولون الإكثار الحديث و لو استقبلت من أمري ما استدبرت ما حدثت إلا بما أجمع عليه أهل الحديث." (الإمام الذهبي) و كان خوفهم من ذلك سببه وقوع الأشكال في الفهم و هذا ما ذكره ابن عبد البر: "إنما عابوا الإكثار خوفا من أن يرتفع التدبر و التفهم." (ابن عبد البر، د ت: ج2/130)

ب- التثبت في قبول الاخبار:

فكانوا يرون أن رواية الحديث أمانة و أي أمانة لأنها تتعلق بالدين فلا يقبلون إلا ممن توافرت فيه صفات مميزة اتفقوا عليها منها الثقة و الشهرة في طلب الحديث و التخصص إضافة إلى الصلاح و التقوى و الحفظ و الإتقان و ما إلى ذلك....

ج- التدقيق في الإسناد:

و تلك مسألة و إن لم يقف عندها الصحابة طويلا نظرا لعدالتهم بإجماع ، ولكنها في عصر ما بعدهم تأكد أمرا الإسناد فصار مسألة يرجع إليها في التحري و التثبت لظهور الحاجة العلمية و الفكرية ، و قد كثرت النقول عن المحدثين في ضرورة التدقيق في الإسناد منها ما روى *** عن هشام بن عروة قوله " إذا حدثك رجل بحديث فقل عمن هذا؟" (ابن أبي حاتم، د ت: ج2/34)، و ما ذكره أبو العالية "كنا نسمع الرواية بالبصرة عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم فما رضينا حتى رحلنا إليهم فسمعناها من أفواهم" (ابن عبد البر، د ت: ج1/156) ، وهذا ما أدى الغتصال بالنص النبوي و نقده من حيث سنده و متنه و مهد إلى تأسيس علم وثيق الصلة بل من صميم منهج المحدثين و هو "علم الجرح و التعديل".

د- الرحلة في طلب الحديث: و هي سنة سار عليها المحدثون ارتبطت ارتباطا وثيقا بالسؤال عن الإسناد و التثبت من رجاله و الوقوف على مصدره الذي خرج منه فكانوا يشدون الرحال و يقطعون الصحاري و الفيافي طلبا

للحديث الذي سمعوه حتى ينتهوا إلى روايه فتكتمل حلقة السند ، وتتصل سلسلة الناقلين ، غير مباينين بالأخطار المحدقة ، والمشاق الماحقة.

4- المرحلة التطبيقية للمنهج العلمي عند علماء الحديث:

كان الحديث فيما سبق حول القضايا التعقيدية ، وهي مرحلة وضع القواعد و الأصول لمنهج المحدثين في التعامل مع الحديث الشريف للحفاظ عليه ، وفي هذا المبحث سوف نتناول الناحية التطبيقية لتلك القواعد ، ونستطيع القول بأن منهج المحدثين عالج كل ما يتعلق بالسنة من خلال جانبين رئيسيين و هما: ما يتعلق بالرواة الذين تحملوا أداء الأخبار و روايتها و ما يتعلق بالمتن و قواعد قبوله و هو ألفاظ الحديث و جملة ، وهذان الجانبان جمعاً في علم واحد اصطلاح المحدثون على تسميته بعلم الجرح و التعديل.

1- تعريف علم الجرح و التعديل:

عرفوه بتعاريف مختلفة نذكر منها:

" هو علم يبحث في أحوال الرواة من حيث قبول روايتهم أو ردوها ، وهو علم يعتمد أساساً على تتبع أفعال الرواة و اختيار أحوالهم" (الخطيب البغدادي، د: 143). و هو علم له أصوله و قواعده و علمائه و مصنفاته ، وقد تضافرت جملة من الأسباب ساهمت في ظهوره لا مجال لبسطها و لكنها ترجع إلى غاية واحدة و هي صيانة الأصول و تمهيد الوصول إلى الحقيقة العلمية الثابتة.

2- الحقول المعرفية التي طبقت فيها مناهج الجرح و التعديل:

تعددت الحقول العلمية التي استفادت من منهج علماء الحديث إستفادة واضحة ، ومن منهج الجرح و التعديل بوجه خاص " و قد أدى الإهتمام بدراسة علم مصطلح الحديث إلى فتح باب الدراسات التاريخية الإسلامية ، على مصرعيه وفق قواعد هذا العلم و مما يسترعي الإنتباه أن المؤرخين المسلمين قد بذلوا جهداً كبيراً في تقصي مدى تأثير علم الحديث في تطور النقد التاريخي ، فقد أدت العناية بالحديث النبوي إلى ظهور هذا الفن ، و وضعت القواعد الدقيقة الصارمة لقبول الحديث، كما أقيمت الموازين لتصحيح الأخبار فأعجب بهذا العلم علماء الفنون النقلية المختلفة ، وقد حاول المؤرخون تطبيق قواعد هذا العلم لتحقيق النقد التاريخي.... و في عملية التقييم و النقد الداخلي و الخارجي للوثائق و تحقيق النصوص التاريخية ، ودراسة الآثار و فلسفة التاريخ ، وموضوع هذا العلم هو دراسة السند و المتن و كيفية التحمل و الأداء و طبقات الرجال ، و رواية الحديث بالمعنى و غيرها". (محمد زيان عمر، 1983: 24)

و من أبرز العلوم التي طبقت مناهج الجرح و التعديل و على كثرتها نذكر منها:

القراءات القرآنية و التاريخ و اللغة و الأدب و الاحكام القضائية بما يعرف عندنا الآن بالعلوم القانونية ، ويمكن الوقوف و بشكل موجز عند بعض هذه الحقول.

أ- علم التاريخ:

" إن التشابه كبير ، والإرتباط وثيق بين مناهج المحدثين ، ومناهج المؤرخين و يعود السبب الرئيسي إلى أن أكثر المؤرخين في العصور الأولى كانوا محدثين ، ولذلك كانت شروطهم في المؤرخ متشابهة لشروط المحدث و هي العدالة و الضبط التام الناتج عن مزيد الإتقان و التحري ، وقد فصل تقي الدين السبكي الشروط التي ينبغي توافرها في المؤرخ و هي:

- الصدق.

- ألا يكون المنقول قد أخذ أثناء المذاكرة ثم كتب بعد ذلك.

- أن يسمى المنقول عنه:

و يشترط فيمن يترجم له المؤرخ من عند نفسه شروطاً هي:

- أن يكون عارفا بحال صاحب الترجمة علما و ديناً و غيرها من الصفات و هذا عزيز جدا.
- أن يكون حسن العبارة عارف بمدلولات الألفاظ.
- أن يكون حسن التصور.
- ألا يغلبه الهوى". (حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم النعيمي، 1999: 76-78)

و قد ظهرت أسماء لامعة في مجال التاريخ و الإجتماع أسهمت بشكل بارز في تطوير الكتابة التاريخية لدى المؤرخين المسلمين " وقد نظر علماء المسلمين كإبن حامد الغزالي و القاصي عياض و الجاحظ و ابن الصلاح و ابن خلدون و ناقشوا هذه القواعد العلمية التي وضعها علماء الحديث و أشادوا بها حتى أصبحت أساسا للنقد العلمي التاريخي....و قد أشاد المؤرخون مثل أسد رستم ، و حسن عثمان بفضل علماء التفسير في القواعد و الأساليب العلمية التي وضعوها لتفسير النص القرآني ، و قد صنّف علماء الإسلام كتباً في هذا المجال ككتاب ابن تيمية.....و يعتبر تاريخ العلوم غنيا على وجه الخصوص بالمؤرخين كإبن جرير الطبري ، و ابن مسكويه و ابن الأثير و ابن منقذ و ابن خلّكان و القرطبي و بعض الأسماء الأخرى و لكن أشهرها قاطبة مؤرخ العصر في المقام الأول عبد الرحمان بن خلدون". (محمد زيان عمر، د ت: 25-26)

ب- اللغة والأدب:

لقد انعكس منهج المحدثين عن اللغة و الأدب ، و طبقه اللغويون بما يتلائم و موضوعاتهم مهمتهم الأولى جمع اللغة التي نطق بها العرب و تحديد معانيها ، و كانت الأسس التي ساروا عليها "الرحلة إلى البادية و السماع المباشر من أهلها و من المشهورين في ذلك النضر بن شميل و الأصمعي و غيرهما ، ثم تحديد مصادر المادة من قرآن و حديث و آثار عربية من العصر الجاهلي و العصور الإسلامية الأولى كما إعتدوا على السند في الروايات و كان إلتزامهم بالإسناد متفاوتا بحسب الموضوعات اللغوية كاتب أم أدبية كما حددوا الرقعة الزمانية و المكانية التي تصلح للإحتجاج اللغوي ، و ضبطوا طرق ثبوت اللغة و تكلموا عن عدالة الناقلين". (حمزة النعيمي، د ت: 79-80)

و استلهموا في قبول رواية اللغوي الشروط التي طبقها علماء الحديث و ذلك ما ذكره السيوطي في قوله " يشترط أن يكون ناقل اللغة عدلا رجلا كان او امرأة حرا كان او عبدا كما يشترط في نقل الحديث ، لأنه يتم معرفة تفسيره و تأويله فاشترطوا في نقلها ما اشترط في نقله و إن لم تكن الفضيلة من شكله ، و غن كان ناقل اللغة فاسقا لم يقبل نقله". (جلال الدين السيوطي، 1986: ج 1/58)

ج- القضاء والقانون:

إن الغاية من القضاء إقامة الحدود و إحقاق الحق و إزالة الظلم من المجتمع و لتحقيق ذلك لا بد من سلوك السبل المؤدية إلى ذلك و هو يتطلب البنية من شهادة الشهود و غيرها و من أخص شروطهم أهلية الشهادة منها العدالة و هو يشبه حال الراوي عند المحدثين و عليه تبدو إستعارة شروطهم في الجرح و التعديل واضحة ليقوم القضاء و الفضل و الحكم على أسس متينة و قد بحث علماء الحديث قضية العدالة بحثا دقيقا فناقشوا مقوماتها و طرق معرفتها و اختلفوا في ذلك مذاهب و مدارس.

3- قواعد نقل المتن:

كانت القواعد التي نقد بها المحدثون متون الأحاديث بنفس المقدار و الحجم التي نقدوا بها أسانيدهم ، فعلم الجرح و التعديل بحث السند و المتن على حد سواء و قد انطلقوا من مقدمة مهمة و هي قاعدة جوهرية تقول " صحة السند لا توجب بالضرورة صحة المتن " و هذا ما جعلهم لا يغفلون جانب الدراسة المتعلقة بالنص النبوي من ناحيته البنيوية فوضعوا لتحقيق ذلك جملة من القواعد الإجرائية نذكر منها.

أ- عرض السنة على القرآن الكريم:

فالقرآن هو المقياس الأول فإذا وجدوا حديثا يعارض ظاهر القرآن حكموا عليه بالضعف ولا يعني ذلك أن السنة تخالف القرآن لأنهما من عند الله باعتبارهما وحيا و عليه يمكن إرجاع سبب التعارض إلى قضايا أخرى " كخطأ الناقل أو نسيانه أو عدم فهم المراد من لفظه ليه الصلاة والسلام و من الأمثلة أن عدد من الصحابة استخدموا هذا المعيار كعائشة التي ردت خبر عمر و ابنه عبد الله في حديث "تعذيب الميت ببكاء أمته عليه" فقالت (يغفر الله لأبي عبد الرحمان أما أنه لم يكذب و لكنه نسي أو أخطأ) و من ذلك ما روى أن ابن عمر رد خبر أبي ثعلبة الخشني في أكل لحوم السباع حيث قال (لا ندع كتاب ربنا لحديث أعرابي يتبول على ساقيه).....و الأمثلة كثيرة و لكن يجب التنبيه إلى قضية مهمة و هي أن المقصود بمخالفة السنة لظاهر القرآن هي المخالفة الكاملة التي يستحيل معها إمكانية التوفيق أو الجمع بين النصين. " (حمزة النعيمي، دت: 93-94)

ب- عرض السنة على السنة:

و هنا تكمن الصعوبة لإختلاف وجهات النظر أو تعدد طرق الإستدلال أو عدم رجوع أحد الرواة إلى الآخر و من هنا ظهر "علم مختلف الحديث" و الحقيقة ان كلام النبي ص لا يناقص بعضه بعضا إذا ثبتت صحة الرواية عنه ، وقد اجتهد المحققون في دفع هذا التعارض بطرق شتى و بحث الأصوليون قضية التعارض و الترجيح "فكل خبرين علم ان النبي ص تكلم بهما فلا يصح دخول التعارض فيهما على وجه و إن كان ظاهرهما متعارضين لأن معنى التعارض بين الخبرين أن يكون موجب أحدهما منافيا لموجب الآخر و ذلك يبطل التكليف.....فالنبي ص منزّه عن الخطأ ، و معصوم باتفاق الأمة ، و إذا ثبتت هذه الجملة و جب أن يحمل النفي و الإثبات على انهما في زمانين أو فريقيين أو على شخصين أو صفتين مختلفين هذا ما لا بد منه". (الخطيب البغدادي، دت: 606) و عليه يمكن تفسير التعارض المدعى على وقوع خطأ من الراوي أو روي بالمعنى من اخرجه عن نصه الاول و قد ضبط المحدثون رواية الحديث بالمعنى ضبطا محكما ، وقد يكون التعارض ناجما عن زيادة من الراوي نفسه يتعين الكشف عن ذلك و بيانه.

ج- عرض روايات الحديث الواحد بعضها على بعض:

و قد تعددت طرق الحديث الواحد و ألفاظه ولا يمكن فهم فحواه إلا بجمع تلك الروايات و النظر فيما فقد يفسر الحديث بعضه بعضا و ذلك يندرج تحت عملية الإستقراء التام الذي يكشف عن وجود اضطراب أو قلب أو إدراج أو تصحيف أو تحريف أو زيادة و غير ذلك مما بحثه المحدثون و أفاضوا فيه ، وعدوا هذه المصطلحات وصفا للأحاديث التي خضعت للنقد الدقيق من جهابذة علماء الحديث.

د- عرض النص النبوي على الوقائع و المعلومات التاريخية:

يعتبر التاريخ من أهم الوسائل التي استخدمها المحدثون للوقوف على صحيح الأحاديث من ضعيفها ، ولا يحضى التاريخ بهذه المكانة العلمية حتى يصبح معيارا في التحقيق و التوثيق إلا أن تكون المعلومات التاريخية و الوقائع من الامور الثابتة المبينة على اليقين لا الضن ، و إلا فلا حجة لها البتة ، و من الأمثلة التي تبين اعتماد المحدثين على المعيار التاريخي "كتاب رفع الجزية عن اهل خيبر ، حيث أخرج اليهود كتابا نسبوه إلى النبي ص و قد تضمن إسقاط الجزية عنهم و وضعوا من اليهود عليه سعد بن معاذ و معاوية بن أبي سفيان ، وقد رد ابن القيم هذا الكتاب بالنظر إلى متنه و الرجوع إلى التاريخ فوجد فيه شهادة سعد بن معاذ و قد توفي قبل ذلك أي قبل غزوة الخندق ، وفيه شهادة معاوية و هو ممن أسلم يوم الفتح بعد خيبر ، وأن الجزية إنما نزل تشريعها بعد غزوة تبوك و قد صالح النبي ص أهل خيبر قبل تشريعها ، ثم إن القرار لم يكن إقرار دائما و إنما قال "نقركم ما شئنا" و وضع الجزية معناه الامان الدائم ، ثم أين حملته من الصحابة و لماذا لم يعترض أحد عندما اجلاهم عمر". (حمزة النعيمي، دت: 99)

هـ- النظر إلى لفظ الحديث ومعناه:

وهذه قاعدة وضعها المحدثون لمواجهة حركة الوضع والكذب في أحاديث النبي ص لبيان زيفها و بطلانها فتوجه نظرهم إلى جوانب متعددة من ذلك "ركاكة لفظ الحديث وبعد معناه غما لسخفه أو ركاكته أو لدلالته على أمر ليس من عادة النبي ص في أمره ونهيه أو لأن الحس والتجربة الإنسانية تدل على زيفه ، كما ردوا حديثا مخالفا للأصول الشرعية الثابتة كحديث (لا يدخل الجنة ولد زنى و لا والده و لا ولد والده) فقد حكموا بوضعه لمخالفته قاعدة قرآنية (و لا تزر وازرة وزر أخرى) كما ردوا حديث خرجت عن منطق السطية و الإعتدال في أحكامها أو في الأجر والثواب المترتب عليها كحديث (من قال لا إله إلا الله خلق الله من تلك الكلمة طائرا له سبعون ألف لسان لكل لسان سبعون ألف لغة يستغفرون الله.....) أو يكون الحديث مخالفا لما أمرت به الشريعة من نيل المطالب العالية و الإجتهد فيها كحديث (كن ذنبا و لا تكن رأسا) كما ردوا من الروايات ما اشتمل على أمر منكر أو مستحيل كحديث (رأيت ربي على جمل أحمر عليه إزار و هو يقول قد سمحت و غفرت) فالرسول منزه أن يحكي عن ربه ما يستحيل عليه / ومن ذكاء المحدثين أن صنّفوا في مثل هذه الأحاديث كتباً تحت عنوان "الموضوعات" و فروا على الناس عناء البحث عنها و تحديد علمها و نوع الزيف فيها". (حمزة النعيمي، دت: 100-101) خاتمة:

وختاماً هذه الجملة من الإضاءات التي كشفت عن جوانب مهمة من المنهج العلمي الذي اعتمده المحدثون في دراسة السنة النبوية و كيفية التعامل مع نصها ، و بينت حجم الجهود التي بذلوها في سبيل التقعيد و التأصيل لهذا المنهج ، و في الأخير يمكن الخلوص إلى الملاحظات و النتائج التالية:

- 1- ضرورة البحث في تراثنا الإسلامي و ما قدمه علماء المسلمين للثقافة الإنسانية.
- 2- ضرورة البحث في المناهج التي وضعها علماء المسلمين من فقهاء و أصوليين و محدثين و غيرهم للوقوف على الفكر الإسلامي و أثره في تطوير العلوم.
- 3- إن منهج علماء المحدثين بهذه الدقة و الصرامة قد قدم للمناهج الأخرى في العلوم الاجتماعية و الإنسانية خدمة جليلة القدر عظيمة النفع.
- 4- الدور الفعال الذي يمكن أن تقوم به المناهج للبحث في العلوم الإسلامية في بناء الإنسان و الإستجابة إلى حاجاته النفسية و الاجتماعية و الثقافية و تحقيق تطلعاته و طموحاته.
- 5- إمكانية استثمار منهج المحدثين في مواجهة التحديات العلمية و الصعوبات المنهجية التي تعاني منها العلوم الاجتماعية و الإنسانية.

الهوامش :

1. الرازي. مختار الصحاح. دار البصائر مؤسسة الرسالة. بيروت 1987 ص 681. و ينظر لسان العرب ابن منظور. دار صادر. بيروت ط 1 (د.ت) ج 383/2.
2. سعيد رمضان البوطي. السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي. دار الفكر دمشق 60/2001
3. نفس المرجع ص 60
4. الحديث رواه أبو داود في كتاب الطهارة باب في المجروح يتيمم
5. تقي الدين أحمد ابن تيمية. رفع السلام عن الأئمة الأعلام. المكتب الإسلامي. بيروت. ط 3. 1390 هـ. ص 61.
6. أعمال الملتقى الوطني الاوّل حول: دور العلوم الإسلامية في إرساء الهوية و مواجهة التحديات المعاصرة "مداخلة: دوايدي قوميدي بعنوان "منهج البحث في العلوم الإسلامية بين الأصالة و الاستلاب منهجية أصول الفقه نموذجاً" ص 280 – 281.

7. النحل آية 105
8. الحجرات آية 06.
9. الطلاق آية 02.
10. البقرة آية 282.
11. محمد بن جرير الطبري. جامع البيان عن تأويل أي القرآن دار الفكر. بيروت 1984. ج 124/3.
12. محمد بن اسماعيل البخاري. عالم الكتب ط 4 1985 ج 251/5.
13. الاسراء آية 36.
14. النجم آية 23.
15. الاسراء آية 36.
16. الحجرات آية 06.
17. محمد اسماعيل البخاري صحيح البخاري ج 200/1 و ينظر أيضا صحيح مسلم ج 10/1
18. الخطيب البغدادي الكفاية في علم الرواية دار الكتب الحديثة القاهرة ط 1 (د،ت) ص 548
19. موافي عثمان منيح النقد التاريخي الإسلامي و المنهج الأوروبي دار المعرفة الجامعية القاهرة 1984 ص 90
20. محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي تذكرة الحفاظ دار الفكر العربي بيروت (د ت) ج 2/1
21. مسلم بن الحجاج النيسابوري صحيح مسلم دار الحديث القاهرة ط 1 1412 هـ ج 2/1
22. ابن حجر العسقلاني فتح الباري دار المعرفة بيروت (د ت) ج 225/1
23. مسلم بن الحجاج النيسابوري مقدمة صحيح مسلم ج 225/1.
24. الامم الذهبي. تذكرة الحفاظ. ج 77/1..
25. ابن عبد البر. جامع بيان العلم و فضله. دار الكتب العلمية. بيروت. (د،ت) ج 130/2.
26. ابن أبي حاتم. الجرح و التعديل. دار الكتب العلمية. بيروت (د،ت) ج 34/2.
27. ابن عبد البر. التمهيد لما في الموطأ من المعاني و الأسانيد. المكتبة القدسية (د،ت) ج 156/1.
28. الخطيب البغدادي. الكفاية في علم الرواية. دار الكتب الحديثة القاهرة ط 1 (د،ت) ص 143.
29. محمد زيان عمر. البحث العلمي مناهجه و تقنياته. دار الشروق السعودية. ط 4. 1983. ص 24.
30. حمزة أبو الفتح بن حسين قاسم النعيمي. المنهج العلمي للتعامل مع السنة النبوية عند المحدثين، دار النفائس. الأردن ط 1 1999. ص 76-78.
31. محمد زيان عمر. البحث العلمي ص 25.26.
32. حمزة النعيمي. للتعامل مع السنة النبوية عند المحدثين ص 79-80.
33. جلال الدين السيوطي. المزهري في علوم اللغة. المكتبة العصرية. بيروت 1986 ج 1 / 58.
34. حمزة النعيمي. المنهج العلمي للتعامل مع السنة النبوية ص 93-94. و ينظر أيضا صحيح مسلم لمسلم بن الحجاج و الجامع في علم الرواية ص 606.
35. الخطيب البغدادي. الكفاية في علم الرواية ص 606.
36. حمزة النعيمي. المنهج العلمي ص 99.
37. نفسه ص 100-101.